المحور الخامس: مقاربات دراسة وتصنيف النظم السياسية المقارنة

يتم دراسة الأنظمة السياسية وتصنيفها حسب عدة عناصر ما بين نظم ديمقراطية وغير ديمقراطية ونظم متقدمة وأخرى نامية، ونظم مفتوحة وأخرى مغلقة وغيرها ، وتتعدد المقاربات التي من خلالها يتم دراسة وتحليل النظم السياسية ويمكن ذلك من خلال المقاربات التالية:

1- الاقتراب المؤسسي
2- الاقتراب النسقي
3- اقتراب الاتصال السياسي
4- التمايز السلطوي
5- الحكومات المقارنة
6- الاتجاهات الحديثة

1- الاقتراب المؤسسي:

يعد الاقتراب المؤسسي أو القانوني أو الدولاتي كما يطلق عليه أو اقتراب يستخدم في دراسة وظائف الأجهزة الرسمية، والعلاقات القانونية القائمة بينها ومدى مطابقتها لما نص عليه القانون(الدستور)، بدراسة مدى مشروعية القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة ، وتحديد مسؤولية كل جهاز أو مؤسسة بنصوص قانونية. وتركز على مجموعة من المفاهيم كالتطابق، والخرق والانتهاك، والحقوق والصلاحيات والإلزام والواجب والمسؤولية والإجراءات المتبعة...وتصف البناء القانوني للمؤسسات والانتخابات والأحزاب وتمويل الأنشطة السياسية والعلاقات بين السلطات، أهم مفاهيم التي تعتمد في التحليل إلى يومنا هذا هو مبدأ الفصل بين السلطات وغيرها من المفاهيم التي تعتمد عليها في التحليل.

لكن هذا الاقتراب وصفي، حيث يكتفي بوصف الظواهر والسلوكيات بالنظر إلى مسألة مشروعيتها أي هل تطابق أو لا تطابق القانون.

2- الاقتراب النسقي

ينسب هذا الاقتراب لديفيد إيستون، وينطلق من أن وحدة التحليل هي النظام السياسي، وهو وحدة مستقلة في دخله تتم كل النشاطات السياسية، ويتعلق النظام السياسي بالظواهر التي ترتبط بالحكم وبتنظيمها كما يخص الجماعات السياسية والسلوك السياسي. ويرى ديفيد إيستون أن النظام السياسي له وظيفتين أساسيتين هما:

أ- **المدخلات:** وتشمل المطالب(مادية، معنوية،رمزية اجتماعية، سياسية) وضغوط(في شكل احتجاج، إضراب،..) وتأييد (مادية كدفع الضرائب، التطوع للمصلحة العامة..) معنوية(احترام القانون، الاستماع للخطابات...)

ب-**المخرجات:** ردود أفعال النظام وإجراءات يتخذها بعد الحصول على المدخلات، وتتعلق بالقرارات ومختلف التدابير والبرامج المتخذة.

ج- **العلبة السوداء:** الوظيفتين السابقتين ترتبطان بالعلبة السوداء التي تتخذ القرارات السياسية وتقوم بتحويل المدخلات للمخرجات والتي تخرج في شكل قرارات سياسية وبرامج تنفيذية. (لكن إيستون لم يوضح ويحلل كيف يتم ذلك داخل هذه العلبة السوداء).

د- **حدود النظام السياسي:** وتشكل البيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بالنظام والتي منها يتلقى التأثير و المدخلات.

هـ-**التغذية العكسية:** وهي ردة فعل المحيط وأفعاله إزاء القرارات والتي يحولها إلى مطالب جديدة والتي قد تأتي في شكل قبول ومنها تأييد أو الضغط من جديد للرد على المطالب التي لم يتم الجواب عنها أو تم تجاهلها أو احتجاجات أو غيرها.

لكن ما يؤخذ على الاقتراب والتحليل النسقي هو صعوبة وجود مؤشرات موضوعية للمفاهيم التي تم استعمالها وتحديدها وتقديرها كميا.

3- اقتراب الاتصال السياسي

الاتصال هو كل إجراء وفعل وأسلوب يمكن من خلاله لشخص التأثير على شخص آخر، وهي تبادل للرسائل ما بين الأفراد داخل المجتمعات والمؤسسات، والرسائل قد تكون منطوقة وشفهية ومكتوبة أو سلوك وفعل إنساني، حيث لا بد من أن يكون للمواطنين قنوات لإيصال رغباتهم ومطالبهم للحكام، وأن يكون للحكام قنوات يوصلون قراراتهم من خلالها للمحكومين أو المواطنين وتبريرها. واقتراب الاتصال يركز على:

أ- القنوات التي تتدفق من خلالها المعلومات(بين الفاعلين)

ب- أنواع المعلومات والرسائل

ج- طبيعة القواعد والإجراءات التي تنظم الاتصال داخل النظام السياسي

د- المشاعر المرتبطة بالرسائل وحدتها

هـ-مختلف الاستجابات المتوقعة من المتلقين لرسائل.

وحسب رواد هذا الاقتراب وعلى رأسهم **كارل دويتش** الاعتماد على الاتصال في التحليل هي مرحلة متقدمة في التحليل النسقي، والذي من خلالها رد رواد هذا الاقتراب على من نقدوا التحليل النسقي التي سبق ذكرها، وحسب **كارل دويتش** فالاتصال المحور الأساسي لأي نظام سياسي، حيث يتلقى أجهزة استقبال المعلومات للرسائل وتنقلها لمراكز القرار والتي يتعامل معها على أنها مطالب من خلال ما

يخزنه في أرشيفه من معلومات حتى يتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة التي تصدرها أجهزته التنفيذية في شكل أفعال وإجراءات قابلة للتنفيذ. وبعد صدورها تتلقى الأجهزة التنفيذية ردود أفعال وتحولها لمراكز القرار والتي تقوم بدورها بالتغذية الاسترجاعية.

وهذا المدخل يقوم على وجود أربعة أنساق تؤدي كل منها وظيفة معينة وتتمثل في

- **نسق الاستقبال:** وهي الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من محيط النظام السياسي(الداخلي والخارجي).
- **نسق الذاكرة:** وهي كل وعاء يتم حفظ وتخزين وأرشفة المعلومات المرتبطة بالأوضاع(الداخلية والخارجية).
- **نسق القيم:** وهي كل القيم والمعايير التي تجعل من متخذ القرار بفضل قرارا عن آخر حول مسألة أو مشكلة ما.
- **نسق التنفيذ:** ويتشكل الأجهزة المسؤولة عن التنفيذ.

وعلى النظام السياسي أن تكون له قدرة على التحمل والذي من خلاله يمكن له تلقي المعلومات ومعالجتها وهذا الأمر مرتبط بالقنوات التي تنقل له المعلومات(عددها، أنواعها، وحالتها)، كما ترتبط المسألة بالدقة في جمع المعلومات والتغيرات التي تطرأ عليها ومدى تشويهها مما قد يسبب في متاعب للنظام في استجابته لها بقرار غير دقيق، وهو ما يتطلب من النظام استحضار خبراته السابقة لتوظيفها في تحليل المعلومات التي ترد إليه.

لهذا يرى رواد هذا المدخل أن لمدخل آثار حول القرارات تتمثل في:

- **المخرجات:** أي ما يتخذه النظام من استجابة للمعلومات الواردة له.
- **فترة الإبطاء:** المدة الزمنية بين تلقي المعلومات والاستجابة، وكلما قلت كان النظام كفء.
- **الكسب:** وهي التغييرات التي تحدث بعد الاستجابة والتنفيذ، وإن كانت كافية لمواجهة المطالب.
- **التغذية العكسية:** وهي المعلومات التي تعود للنظام من البيئة المحيطة به بعد الاستجابة، وقد تكون إيجابية بما يجعل النظام يتبع نفس السلوك أو سلبية بما يدفع النظام لتغيير أو تعديل سلوكه.

هذا المدخل يساعد النظام في التعلم حيث يمكن أن يصحح سلوكه، ويمنحه القدرة على التحول الذاتي أي أن يجدد مؤسساته وسياساته بما يضمن له الاستقرار وتكامل المجتمع.

لكنه في الواقع لم يركز على نشاطات السياسية للجماعات والقوى بل على تدفق المعلومات، ويعتقد بعقلانية القرار المتخذ من طرف الجهاز الحكومي لكن في الواقع لا تعبر عن العقلانية.

4- التمايز السلطوي

يقصد به الدراسة المقارنة التي تصب على التمييز بين الأنظمة(الدينامية) الغربية والأنظمة (الدينامية) غير الغربية، حيث بينهما اختلافات سواء فيما يتعلق بالتنظيم أو بالعلاقة بين الحكام والمحكومين، وكيف تتكون الأنظمة السياسية وعلاقتها بالأنظمة (الأنساق) الثقافية والاجتماعية لأي مجتمع. واستبدادها ومدى ديمقراطيتها.

ولقد تناول كل من برتراند بادي وغي هرمت المقارنة بين هذه الديناميات من خلال جملة من الأمثلة الغربية من الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، وغير الغربية من خلال الأنظمة الهندية والصينية والروسية وأمريكا اللاتينية والإفريقية والأنظمة الإسلامية.

حيث في ظل مقارنة الديناميات يفترض تحليل كيف تكونت وتحولت تاريخيا وعلاقتها بالبنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي تنتمي إليه. وهذا المدخل يجعل الدينامية الغربية في المستوى الأول وأنها السباقة والمهيمنة، وأنها رائدة، و كونها سباقة هو أمر مغلوط تاريخيا، كما أعتبر هذا الأسلوب من التحليل للأنظمة ضروري ولا بد منه، لكن ذلك لم يحل كل المشكلات التي تتعلق بالأنظمة غير الغربية، كما أن هذه الأخيرة غنية ومتجددة. كما أنه غير معقول إرجاع علاقة النظام السياسي لعلاقة الهيمنة الغربية فقط بما يجعل الدينامية الغربية هي المتفوقة على غير الغربية والتي تتجه نحو الزوال، والتي رغم ما قيل عنها لا تزال قائمة. كما أن الأنظمة التي لا تاريخ قديم لها لم تختفي، إلى جانب أن استيراد بعض العناصر من النظام الغربي لم يجعل الأنظمة المستوردة لها متطابقة معها بل جعل منها نموذجا جديدا.

5- الحكومات المقارنة

أنصار هذا الاتجاه يركزون على المقارنة بين الأنظمة السياسية لاستخلاص نقاط الشبه والاختلاف بينها ، وأصحاب هذا الاتجاه يركزون في المقارنة على صفات قيمية أي تنظيمية حيث المؤسسات السياسية هي هياكل قيمية أي تنظيمية، تأتي لتطبيق قيم ومبادئ سياسية معينة تحقيقا لأهداف معينة، ويستعمل رواد هذا الاتجاه النسق في تحليلهم للحياة السياسية من خلال مؤسساته وقواه غير الرسمية التي تؤثر وتشارك القوى الرسمية في صنع القرار، ويقارن هؤلاء انطلاقا من سمتين:

- **موضوعية:** وهي سمة النسق، من خلال المقارنة بين النظم السياسية على مستوى الحياة السياسية التي فيها عدة قوى (الأحزاب) والتي فيها قوة واحدة وحزب واحد يحتكر السلطة والهدف من ذلك تقييم هذه الأنظمة هل هي ديمقراطية أو شمولية. وقد تتم المقارنة من خلال المؤسسات والمنظمات السياسية كقوى متفاعلة في المجتمع من أجل تحديد أدوارها من أجل التمييز بين المجتمعات بالنظر لهذه الأدوار وتباين السياسات العامة رغم التشابه في هياكل المؤسسات الرسمية(العضوية والوظيفية).

- **قيمية:** بالنظر لمستوى الأخذ بالمبادئ السياسية الغربية مثل الشرعية، سيادة الأمة، الفصل بين السلطات، حيث ترى تفوق الغربية لأخذها ببعض المبادئ كالفصل بين السلطات، حيث بذلك تتشكل نموذج للنظام البرلماني وآخر رئاسي.

وقد تتم المقارنة حسب الإيديولوجية المطبقة فيظهر النموذج الغربي الليبرالي والنموذج الشمولي السوفياتي والتي تختلف فيما بينها حسب اختلاف الإيديولوجية.(

6- الاتجاهات الحديثة

اتجهت الدراسات والتحليل الحديث لاستيعاب المتغيرات والحقائق الجديدة وبنظرة أكثر شمولا وتكاملا، والتخلص من التصور من سيطرة التصور ذات الطابع الغربي الأوروبي والتوجه نحو الاهتمام بالأنظمة غير الأوروبية، والابتعاد عن الجوانب الشكلية والاتجاه نحو الجوانب الواقعية، والبحث عن إطار يستوعب التطورات وزيادة المعلومات والحقائق والمعارف الذي عرفته أنظمة الحكم في العالم. حيث يضيف دراسات جديدة لها علاقة بأنظمة الحكم، تتمثل في:

- **الإدارة العامة:** وهي أحدث ما توصلت إليه الدراسات السياسية، حيث تسعى الإدارة العامة إلى توجيه الجهود نحو تحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية، ولقد أصبحت اتجاه من اتجاهات تحليل الأنظمة الحديثة. ومع التطورات التي عرفها العالم منذ الثمانينيات استفادت الإدارة العامة وتطورت لتواكب التحضر الذي عرفتها المجتمعات.
- **التنمية السياسة:** وهي دراسة تفرعت من النظم السياسية، وتدرس النمو والتغير داخل النظم السياسية، نحو الزيادة في قدرة الجهاز الحكومي في الاستجابة لمطالب وضغوط المحيط(الداخلي والخارجي)، ويرتبط بزيادة نمو وتخصص وتمايز الأجهزة والمؤسسات والبنى السياسية داخل المجتمع، ومدى ديمقراطية هذه البنى وعدمه، تهدف لحشد قوى المجتمع من أجل بناء نظام قومي ومن أجل تعزيز قيم وسلوك المشاركة السياسية.
- **دراسة الرأي العام:** زاد الاهتمام به مع زيادة أهمية الجماهير وانخراطها في الحياة السياسية، وتدعم ذلك مع التطور التكنولوجي خاصة في ميدان الاتصال الجماهيري. حيث على الحكام تنمية الاتصال بالجماهير لضمان استقرارهم وبقائهم. وعلى المؤسسات السياسية الاهتمام بالجماهير وردود أفعالهم، فالرأي العام أصبح محل اهتمام الدراسات كونه قوة غير رسمية مؤثرة في المؤسسات الرسمية.
- **المشاركة السياسية:** وتقوم على مساهمة المواطن الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي حق من حقوق الإنسان المعترف بها من طرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا يحق للدولة أو الجماعات أو الأفراد المساس بها. وعلى النظام السياسي توفير البيئة الملائمة لممارستها بكل حرية. ولقد اعتبرت من أسس الديمقراطية والتي تقوم

على توسيع الحق في الانتخاب والاقتراع العام للجميع من دون إقصاء(نساء ورجال)، وتوطد الصلة بين الحكام والمحكومين وتكسب الحكام الشرعية وتتجنب النظام السياسي الوقوع في الأزمات حيث بفضلها يصبح المواطن فاعلا في عملية صنع القرار وتعد طريقة للرقابة والمحاسبة من طرف المواطنين للنظام القائم.

ويتم تصنيفها لثلاث أنواع:

- ✓ مشاركة دورية: تتم لمدة محددة قانونا تكون عبر الانتخابات
- ✓ مشاركة دائمة: من خلال الأحزاب
- ✓ مشاركة تمثيلية: من خلال نواب في السلطة التشريعية يختارهم الشعب.